العرب
الأربعاء 2021/10/20
السنة 44 العدد 12215

هل تصحح دعوة قيس سعيّد إلى حوار وطني مسار علاقة تونس بشركائها

حراك دبلوماسي غربي يسلّط الضوء على الوضع في تونس

خطوات سياسية جديدة سيقرّها الرئيس التونسي قيس سعيّد في الأيام المقبلة لطمأنة شركاء تونس على غرار الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، اللذين تحركا مؤخرا خوفا على مصالحهما في تونس التي تشهد مسارا بدأ منذ الخامس والعشرين من يوليو، عندما قرر الرئيس سعيّد تجميد كافة اختصاصات وصلاحيات المجلس النيابي وإقالة رئيس الحكومة آنذاك هشام المشيشي ورفع الحصانة عن النواب البرلمانيين.

صغير الحيدري

تونس - يتّجه الرئيس التونسي قيس سعيّد إلى اتخاذ إجراءات سياسية جديدة في الأيام المقبلة، بهدف طمأنة شركاء بلاده الخارجيين الذين لم يترددوا مؤخرا في إبداء قلقهم من الوضع السياسي في تونس.

وقالت أوساط سياسية إن الرئيس سعيد سيطلق حوارا مع الأطراف التي ساندت مسار الخامس والعشرين من يوليو والتي من بينها الاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في البلاد، وأطراف سياسية وشباب من مختلف جهات البلاد كما أعلن الرئيس التونسي سابقا.

حاتم بوبكري

الرئيس سيطلق في الأيام المقبلة حوارا مع من دعم مسار 25 يوليو

محسن النابتي

سيتم الكشف عن اللجنة التي ستعتني بالإصلاحات السياسية

وبدا جليا أن هذه الإجراءات المرتقبة، التي ستشمل أيضا الإعلان عن أعضاء اللجنة الدستورية التي ستعمل على تعديل الدستور التونسي، تستهدف بعث رسائل طمأنة لشركاء تونس الذين تحركوا بكثافة في الأيام الماضية تحت عناوين مختلفة لدراسة الوضع في تونس.

وقال النائب البرلماني عن حركة الشعب، التي تشكل الداعم الرئيسي للرئيس قيس سعيّد، حاتم بوبكري إن "الرئيس سيطلق في الأيام المقبلة الحوار مع الأطراف التي دعمت مسار الخامس والعشرين من يوليو، لا يمكن أن يستوعب هذا الحوار الأطراف التي سعت إلى إجهاض المسار ووصفته بالانقلاب منذ البداية".

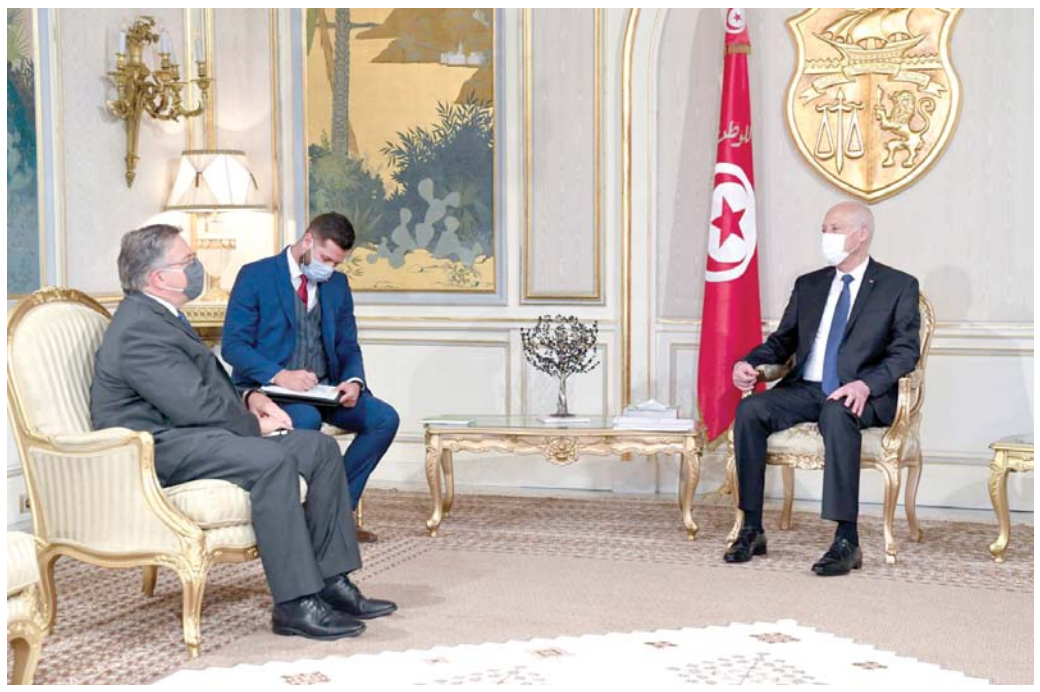

علاقات تونس بمحيطها مدار اهتمام قصر قرطاج

وأوضح بوبكري في تصريح لـ"العرب" أن "الرئيس لم يتأخر في إطلاق الحوار، هناك ترتيبات سياسية الآن يشرف عليها رئيس الجمهورية بنفسه، باعتبار أن الرئاسة ستكون مظلة لفعاليات هذا الحوار"، مضيفا أن "لحظة الخامس والعشرين من يوليو لم تأت من فراغ بل جاءت منذ إسقاط حكومة الحبيب الجملي، منذ ذلك الحين بدأ الصراع بين الإسلام السياسي والقوى الوطنية للإطاحة بمنظومة الإسلاميين ومن والاهم طيلة عشر سنوات والهدف كان واضحا: إنقاذ البلاد".

وكان سعيّد قد أكد خلال أداء أعضاء حكومة نجلاء بودن اليمين الدستورية في وقت سابق من هذا الشهر، عزمه إطلاق حوار وطني مع الشباب والشعب، في خطوة حظيت بترحيب الأحزاب السياسية الداعمة للرئيس التونسي، فيما نددت بها قوى أخرى على غرار حركة النهضة الإسلامية التي أبعدتها الإجراءات الاستثنائية عن دوائر الحكم.

لكن هذا الحوار تسبقه تحركات دبلوماسية مكثفة تعكس توجسا من شركاء تونس الخارجيين على غرار الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، اللذين سرّعا في وتيرة دراسة الوضع التونسي وسط تنديد من اتحاد الشغل بما وصفه استدعاء التدخل الأجنبي لأطراف كانت في الحكم، في إشارة صريحة إلى حركة النهضة.

وعقد البرلمان الأوروبي الثلاثاء اجتماعا جاء في أعقاب اجتماع آخر عُقد الاثنين على مستوى وزراء خارجيته لتدارس الوضع في تونس.

والثلاثاء أيضا وصل مسؤولون غربيون وعرب إلى تونس، حيث بدأ وزير الدولة للخارجية الألماني نيلسن أنين زيارة استهلها بلقاء مع قيادة اتحاد الشغل وشدد خلاله على دعم برلين للتجربة الديمقراطية التونسية.

وبدأت نائب وزير الخارجية الأميركي ويندي شومان زيارة إلى تونس ستستمر يومين.

وبدوره، وصل الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط إلى تونس في زيارة لم يتكشف بعد جدول أعمالها، لكن تقارير تونسية أشارت إلى أن أبوالغيط سيلتقي الرئيس سعيّد.

وتأتي هذه التحركات في وقت يترقب فيه المتابعون للشأن السياسي في تونس خطوات الرئيس سعيّد القادمة، خاصة أنه وطبقا للمرسوم 117 الذي أصدره فإنه سيشكل لجنة تعمل على إدخال تعديلات على الدستور ثم عرضه على الاستفتاء.

وقال الناطق باسم حزب التيار الشعبي محسن النابتي "سيتم الكشف عن اللجنة التي ستعتني بالإصلاحات السياسية وهي لجنة وردت في المرسوم 117 الصادر في سبتمبر الماضي".

وتابع النابتي في تصريح لـ"العرب" أن "بالنسبة لنا في التيار الشعبي لا نرى ضرورة منح الأولوية للحوار، الأولوية للملفين يتوقف عليهما إنجاح مسار الخامس والعشرين من يوليو وهما: إنقاذ الوضعية الاقتصادية وفتح باب المحاسبة لكل من أفسد وأجرم في حق البلاد".

وترى أوساط سياسية تونسية أن خشية شركاء تونس تعود أساسا إلى مصالحهم وهو ما جعلهم ينزلون بكل ثقلهم في الأيام الماضية.

وقال النابتي إن "هذه الدول تريد ضمان مصالحها في المستقبل وليس استمرار منظومة ما قبل الخامس والعشرين من يوليو، وحتى البيانات الصادرة عنها تقرّ بإجراءات رئيس الجمهورية والقبول بالحكومة وغيرها".

ولم يتردّد الرئيس سعيّد في إبداء انزعاج تونس إزاء إدراج الأوضاع داخلها على جدول أعمال الكونغرس الأميركي، وذلك خلال لقاء جمعه بسفير واشنطن في تونس دونالد بلوم.

كما أجرى اتصالا مع ممثل الشؤون السياسية الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أوضح خلاله الأسباب التي دفعته إلى اتخاذ الإجراءات الاستثنائية التي جمّد من خلالها عمل البرلمان وأقال الحكومة ورفع الحصانة البرلمانية عن النواب.

وكان الرئيس سعيّد قد أقر هذه الإجراءات الاستثنائية في الخامس والعشرين من يوليو الذي يصادف عيد الجمهورية في تونس، والذي شهد هذا العام احتجاجات تطالب بحلّ البرلمان وإقالة حكومة هشام المشيشي التي تقود حركة النهضة الإسلامية الحزام السياسي والبرلماني الداعم لها.

ومنذ ذلك الحين أكد الرئيس سعيّد أن هناك أطرافا تونسية تحرض ضد البلاد ومصالحها وتدفع على سبيل المثال إلى إلغاء تنظيم القمة الفرنكوفونية في تونس التي كان من المزمع عقدها في تونس في نوفمبر المقبل، لكن جرى إرجاؤها في وقت سابق.

الحكومة الجزائرية والمضاربون: معركة سياسية أم اقتصادية؟

عقوبات صارمة ضد المضاربين للحفاظ على استقرار الجبهة الاجتماعية

صابر بليدي

الجزائر - طالب الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون في اجتماع مجلس الوزراء الأخير، الحكومة بضرورة سن تشريعات صارمة ضد من أسماهم بـ"المضاربين"، وأوعز إلى وزير العدل، بوضع نصوص مشددة تعاقب المتلاعبين بالاحتياجات الأساسية، وهو ما كان قد تطرّق له في تصريحه الأخير لوسائل إعلام محلية، أين ألمح إلى وجود أهداف سياسية وراء تصاعد الظاهرة في الآونة الأخيرة بشكل يؤلّب الشارع على السلط العمومية.

وجاء مشروع القانون الذي اقترحه وزير العدل مطابقا لرغبة رئيس الدولة، في الضرب بيد من حديد على فئة المضاربين، الذين حولوا حياة المستهلكين إلى جحيم بفعل الندرة والارتفاع الفاحش للأسعار، وهي مقدمات طبيعية لأي انفجار اجتماعي، تسعى السلطة إلى تلافيه بكل الوسائل.

واقترح القانون المنتظر عقوبات صارمة تصل إلى السجن 30 عاما نافذة للمضاربين في السوق المحلية، وقد تذهب إلى أبعد من ذلك بحسب الرئيس تبون، الذي لم يتوان في الجهر بتطبيق عقوبة الإعدام على هؤلاء، وإن كانت العقوبة مجمّدة في البلاد منذ تسعينات القرن الماضي، ولم تسترجع حتى بارتفاع أصوات جماعية تدعو إلى تطبيقها في ما يتعلق بجرائم خطف واغتصاب وقتل الأطفال.

وتُجمع دوائر حكومية على أن لظاهرة المضاربة المتصاعدة في الآونة الأخيرة، علاقة بالمؤامرات السياسية التي تحيكها دوائر محلية معادية للسلطة الجديدة في البلاد، ولا تستبعد علاقتها بما تصفه بـ"العصابة"، في إشارة إلى جيوب النظام البوتفليقي واللوبيات القابعة في السجون، وحتى قوى خارجية تستهدف النيل من أمن واستقرار البلاد.

وتشهد الجزائر في الآونة الأخيرة رغم التعافي المسجل في المداخيل بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، واحتمالات تسجيل مداخيل غير مسبوقة في ظل مؤشرات تزايد الطلب على الغاز، حالة ارتفاع فاحش لأسعار المواد الاستهلاكية المدعمة والحرة، إلى جانب ندرة وتذبذب في التوزيع، مما أدى إلى تنامي الغضب الشعبي، لاسيما في ظل المخاوف من بداية انسحاب تدريجي للدولة من سياسة الدعم الاجتماعي.

وتعيش البلاد على وقع مسلسل أزمات متراكمة في مختلف القطاعات خلال الأشهر الأخيرة، ولا يستبعد أن تشمل الندرة والتذبذب مواد استهلاكية جديدة، حيث تداولت تقارير محلية، معالم ندرة متجددة في مادة زيت الطبخ، تنضاف إلى تسجيل التهاب غير مسبوق في الأسعار.

وتوجه الدوائر الموالية للسلطة، أصابع الاتهام إلى لوبيات معادية تريد الانتقام وإثارة الاضطرابات الاجتماعية في البلاد، بعد قطع الطريق على مصالحها ومصالح النظام الذي كانت تدعمه، في تلميح إلى بعض رجال المال والأعمال المسجونين، والذين كانوا يمثلون الذراع المالية والاقتصادية للرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة.

وذكر في هذا الشأن، الحليف الإخواني للسلطة الحالية، الوزير السابق ورئيس حركة البناء الوطني عبدالقادر بن قرينة، في نداء وجهه إلى السلطة، أن "الندرة والتذبذب وارتفاع الأسعار، هي مؤامرة مفتعلة من طرف محتكرين كبار يضاربون من أجل تحقيق أهداف مريبة".

ودعا إلى "ضرورة مواجهة الظاهرة بحزم لردع كل من يتلاعب بقوت الجزائريين، وبما يعيد إلى الدولة هيبتها وسلطتها، وإلى فتح تحقيقات معمقة للكشف عن اللوبيات التي تعمل على زيادة منسوب الغضب والاحتقان الاجتماعي في البلاد وفضحها أمام الرأي العام".

غير أن اللافت في خطاب السلطة، هو غياب الرؤية الاقتصادية وتجاهل الأسباب الموضوعية التي ساهمت في تفاقم الظاهرة، الأمر الذي يغيب المعطيات الحقيقية التي أدت إلى تراكم الأزمات خلال الأشهر الأخيرة، بداية من حليب الأكياس إلى غاية زيت الطبخ، ومرورا بالماء الصالح للشرب والطحين والسيولة المالية وأكسجين المشافي والأدوية.. وغيرها، فضلا عن الارتفاع الفاحش في أسعار الخضار والفواكه واللحوم.

عبدالقادر بن قرينة

الندرة والتذبذب وارتفاع الأسعار، مؤامرة مفتعلة

وذهب مراقبون إلى أن السلطة التي تريد توظيف الظاهرة في حسابات سياسية للإبقاء على خطاب المؤامرة والدوائر المعادية، تتجاهل إلى حد الآن المعطيات الحقيقية للظاهرة في ظل تراجع الإنتاج الزراعي نتيجة موجة الجفاف غير المسبوقة، وتقليص الواردات بشكل ملحوظ مما أثر على المواد الأولية التي تدخل في صناعة بعض المنتوجات الغذائية كالزيت والعجائن والبذور الزراعية وحتى الأدوية.

ويتخوّف فاعلون في المجال الاقتصادي والتجاري، من التعسف في تطبيق القانون المنتظر، وهو ما سيؤدي إلى شل أنشطة تجارية واقتصادية والدخول في ركود جديد، خاصة وأن التخزين صار ممهّدا لتوجيه تهمة المضاربة، رغم حاجة المزارعين وبعض التجار للعملية من أجل حفظ الإنتاج.

وتضرر الاقتصاد الجزائري كثيرا جراء انهيار أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، وتداعيات الجائحة الصحية العالمية على الأنشطة الاقتصادية والخدماتية المحلية، مما دفع الحكومة إلى الدخول في مخطط تقشف حاد، من أجل تقليص فاتورة الواردات من نحو 60 مليار دولار إلى أكثر من 30 مليار دولار، غير أن ذلك أثر سلبا على أداء بعض الأنشطة التي تعتمد على مواد أولية مستوردة كالزيت والعجائن والصناعات الكهرومنزلية والبذور الزراعية.

وصرح الرئيس الجزائري بأن بلاده حققت لأول مرة صادرات خارج النفط بلغت ثلاثة مليارات دولار، خلال العام الجاري وتتوق إلى بلوغ سقف الخمسة مليارات مع نهاية السنة، وأن القطاع الزراعي يوفر 25 مليار دولار، غير أن الرقم لا يزال غامضا لدى الخبراء، لأن أزمة المواد الزراعية المسجلة لا تعكس ذلك تماما.

السلطة الجزائرية متوجسة من تفجر الوضع في الشارع

أحزاب موريتانية معارضة تعلن مشاركتها في الحوار السياسي المرتقب

نواكشوط - أعلنت منسقية أحزاب وتحالفات المعارضة في موريتانيا مساء الاثنين موافقتها على المشاركة في الحوار السياسي الذي أعلنت عنه الحكومة في سبتمبر، لتكون بذلك أول كتلة معارضة تؤكد مشاركتها في الحوار، بعد أكثر من شهرين على توجيهها انتقادات حادة للنظام الحالي.

وتضم المنسقية كلا من التجمع الوطني للإصلاح والتنمية -ثاني أكبر حزب ممثل في البرلمان (14 نائبا من أصل 157)- والتحالف الشعبي التقدمي (3 نواب) وحزب المستقبل (غير ممثل في البرلمان)، إضافة إلى حزبي تحالف التعايش المشترك وتحالف التعايش المشترك/ حقيقة ومصالحة، وهما من الأحزاب الممثلة للزنوج الموريتانيين.

وقالت هذه الأحزاب إنها أجرت تقييما لاتصالاتها مع السلطة وأطراف الطبقة السياسية خلال الأسابيع الأخيرة، وأجرت تحليلا معمقا لحالة الأزمة السياسية متعددة الأوجه التي يمر بها البلد، وقررت الاستجابة لما اعتبرته "تطلعات الرأي العام الوطني، من خلال المشاركة في التشاور الوطني المرتقب".

وأضافت أن مشاركتها في الحوار المقبل "مؤسسة على الضمانات المقدمة من طرف النظام بأن هذا الحوار سيكون شاملا، ومفتوحا أمام كل القوى الحية، وسينطلق من اعتبار القضايا الوطنية الأساسية أولوية، بما يضمن وضع حد لمعاناة المواطنين، ويعيد الأمل لضحايا الظلم وغياب العدل".

ودعت هذه الأحزاب إلى التحضير الجديد للحوار وتأسيس لجنة إشراف موزعة بالتساوي بين المعارضة والموالاة، والتوافق على آلية محددة وجدية ومهنية، وذات صلاحية لاستخلاص نتائج الحوار.

وشددت المنسقية على ضرورة أن تجد مخرجات الحوار المقبل طريقها إلى التنفيذ، بما يعزز الوحدة الوطنية ويكرس الديمقراطية ويحقق الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

وأشارت إلى أن "السلطات القائمة اتخذت قرارات في قضايا في صميم ما يجب أن يكون في جدول أعمال الحوار الوطني الشامل كالتشاور حول إصلاح التعليم، والتقطيع الإداري لبعض المقاطعات"، معتبرة أنها قضايا يلزم من خلال الحوار اعتماد توجهات استراتيجية توافقية بشأنها، قبل اتخاذ القرارات التنفيذية.

> أحزاب المعارضة التي أعلنت مشاركتها في الحوار دعت إلى تأسيس لجنة إشراف موزعة بالتساوي بين المعارضة والموالاة

وطالبت بتأسيس لجنة موزعة بالتساوي بين قطبي المشهد السياسي -القطب الموالي ونظيره المعارض- من أجل الاستعداد للحوار والتوافق على آلية محددة وجدية ومهنية وذات صلاحية لاستخلاص نتائج هذا الحوار.

ودعت هذه الأحزاب المعارضة القوى السياسية إلى المشاركة الفعّالة في حوار جدي شامل يخرج البلد من أزماته المتعددة.

ويُتوقع أن يتطرق الحوار إلى الحوكمة السياسية والنظام الانتخابي وتعزيز الديمقراطية ومحاربة الفساد.

وفي سبتمبر الماضي قال الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني إنه سيتم تنظيم تشاور وطني "لن يستثني أحدا ولن يُحظر فيه أي موضوع"، دون تحديد موعد.

وفي أكثر من مناسبة دعت المعارضة إلى تنظيم حوار مع الحكومة يهدف إلى عدم إقصاء المعارضة من التعيينات والمناصب العليا وبعض الشؤون العامة.

وطرحت منسقية الأحزاب الممثلة في البرلمان (12 حزبا من المعارضة والموالاة) في مارس الماضي وثيقة تضمنت خارطة طريق لتنظيم حوار سياسي مع الحكومة.